حول الدور التقدمي لكل من قوى الثورة العالمية

□ المعسكر الاشتراكي □ بروليتاريا البلدان الرأسمالية □ حركات التحرر الوطني □

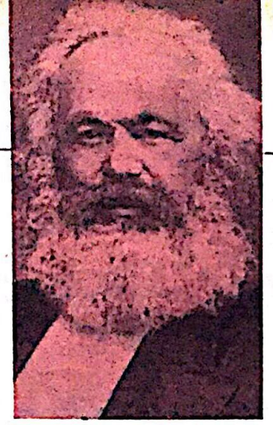

انجلس في شبابه

ماركس

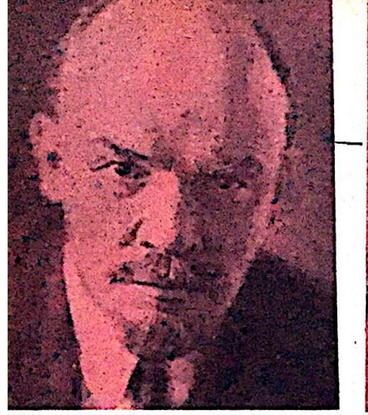

لينين

هذه الدراسة تشكل بحثا تبسطيا في مسالة مهمة وبحتدم النقاش حولها ، وهي مساله قوى الثورة العالمية وسلم الاولوية والاهمية في ادوارها ، وعلى وجه الخصوص الجدل الدائر حول الدور الذي تستطيع بروليتاريا البلدان الرأسمالية أن تلعبه في هذه الثوره .

وبشكل هذه الدراسة واحده من سلسلة ستحاول « الهدف » ان تنشرها بين الفينة والاخرى وتستهدف طلبات من الرفاق تدعو الى ضروره التعامل مع أسس الفكر الماركسي بصورة واضحة ومبسطة ، وقد رات اسرة « الهدف » أن تختار بين الفترة والاخرى موضوعا عصريا ملحا فتعالجه عن طريق رده بشيء من التفصيل والتبسيط الى جذور القوانين الماركسية ، واصطاد تلك الفرصة للتاكيد من جديد على المفاهيم الماركسيه ، وعلى ابرز ملامح فكر الاشتراكية العلمية .

« الهدف »

في اوساط « اليسار » العالمي ، والاوروبي بشكل خاص ، خلافات فكرية ، ومن ثم سياسة تسحب نفسها حتى على حركات التحرر الوطني ، وهي تدور حول وجود او عدم وجود دور تقدمي للطبقة العاملة في البلدان الراسمالية المتقدمة خلال المرحلة الحالية ، وحول تقدير حجم ذلك الدور .. فمن قائل بان هذه الطبقة هي الاداة الاشد على الصعيد العالمي وانها تلعب الدور الحاسم في دفع عجلة التاريخ الى الامام ، اي في عملية عدم النظام الراسمالي وبناء النظام الاشتراكي ، الى قائل بان الراسمالية العالمية تطورها الامبريالي قد نمكنت من وشوة الطبقة العاملة في بلدانها ودفعها بالتالي نحو مواقع رجعية بالنسبة لحركة التاريخ حتى ان البعض يذهب في هذا الطاق الى حدود اكتشاف « طبقة » جديدة هي الطلاب والمثقفون يقولون انها احتلت الدور الثوري للطبقة العاملة في البلدان الراسمالية وفي « اكتشافهم » هذا يستندون الى عملية اخراج فرعي للحركة الطلابية من واقعها الاقتصادي والاجتماعي والفكر كمثل مزيل من مجمل عملية الصراع الطبقي هناك ..

وهذه الخلافات لا تبقى مع الاسف في حدود الاجتهادات النظرية ضمن المعسكر الواحد فتؤدي الى افتاء نظري فقواء ، انما تتجاوز ذلك كثيرا اذ تشو ميرات اضطافية على كافة المستويات السياسية والتعالية تحيل معسكر « اليسار » الى شيع وفرق صغيرة متناحرة تحت اضواء ماكينة الاعلام الراسمالية الكبيرة ، فتشل القوة الحماية لذلك المعسكر وتحد من دوره التاريخي المرحلي في النضال المحلي والعالمي ..

ولكن رغم فخامة هذه الخلافات ورغم حتمية وجود عوامل موضوعية كبيرة له ، نجد ان هنالك ما يشبه الاجماع عند كافة الاباء والاطراف « اليسارية » على ان للطبقة العاملة في البلدان الراسمالية المتقدمة حجما كبيرا من المهم ان يكون او لا يكون لها دور تاريخي محدد وواضح ، وهذا ما يجعل تحديد موقع ودور تلك الطبقة امرا في غاية الاهمية بالنسبة لاي حركة تقدمية تشارك في عملية تغيير الواقع العالمي الراهن . وبما وان القوى الرجعية ذات المصلحة في كبح حركة التاريخ ، تضع كل امكانياتها وثقلها في محاولات مستمرة « لدحض » علمية الفكر الثوري و « نفي » حتمية توقعاته ، مستندة في ذلك الى مفولات مجتزاة ومقرونة بالواقع في ظواهر الاشياء ، لا الى ماهياتها وجوهر العلاقات في داخلها ، متجاوزة ان « الديالكتيك هو درس التناقض في ماهية الاشياء » (لينين ـ الدفاتر الفلسفية) وان « النظرة الديالكتيكية المادية الى العالم ، على النقيض من النظرة الميتافيزيقية اليه ، تدعو الى دراسة تطور الشيء من باطنه ، ومن حيث صلته بالاشياء الاخرى ، وذلك بمعنى انه ينبغي النظر الى تطور الشيء على انه حركته الباطنية الذاتية والحتمية ، وان كل شيء يرتبط بسي حركته بالاشياء الاخرى التي تحيط به ويتبادل معها التاثير » (ماوتسي تونغ) .

ولكن جلود محاولات « الدحض والنفي » المذكورة في العمل المذؤب لابات ان الماركسية هي نظرية خيالية اثبت الواقع عدم صحة « تنبؤاتها » فقد « نبا » كارل ماركس بحتمية اندلاع الثورة الاشتراكية في البلدان الراسمالية الاكثر تطورا اي في بريطانيا او المانيا او الولايات المتحدة الامريكية او فرنسا ، في حين نرى انها اندلعت واقعيا في بلدان اخرى متخلفة كثيرا عن البلدان الاولى ..

في هذه القولة الجزاة والمعتمدة على النظر الى ظواهر الاشياء ، تكمن الجذور التحريفية لهذا الغموض الذي تحاول ان تشيعه قوى معينة حول دور الطبقة العاملة في البلدان الراسمالية المتطورة . وكلا الامر : دحض علمية الماركسية وانكار دور الطبقة العاملة ، ليسا في الحقيقة سوى الصفرة الذيل الذي تسير وفقها حركة التاريخ (تطور المجتمع) هي قوانين علمية .. وان انتقال المجتمع من مرحلة الى مرحلة اخرى هو امر حتمي . هانان الحقيقتان الشديدتا الوضوح ، غير انهما محرومون من وسائل الانتاج وهم مضطرون ، لكي لا يموتوا جوعا ، ان يبيعوا قوة عملهم للراسمالي وان يعانوا نير الاستثمار .

وهنالك الى جانب الملكية الراسمالية لوسائل الانتاج ، ملكية الفلاح والحرفي الخاصة لادوات الانتاج بعدها تحررا من الفنانة . فقد كانت هذه الملكية المؤسسة على العمل الشخصي منتشرة انتشارا واسعا في بادىء الامر وحلت المصانع والمعامل العظيمة المجهزة بالالات محل ورشات الحرفيين والمانيفاكتورات ، كما ان الاستعمارات الراسمالية الكبيرة التي بدار على اساس العلم الزراعي والمجهزة بالالات الزراعية حلت محل املاك النبلاء التي كانت تزرع بواسطة ادوات الفلاحين البدائية . وهذه القوى الجديدة المنتجة تتطلب من الشغيلة ان يكونوا اكثر ثقافة وذكاء من الافنان الجاهلين البلداء ، وان تكون لديهم الكفاءة اللازمة لفهم الالة، وان يجيدوا استعمالها كما ينبغي . ولهذا يفضل الراسماليون ان يتعاملوا مع عمال ماجورين محررين من قيود الفنانة وحائزين على ثقافة كافية تساعدهم على استعمال الالات استعمالا لائقا » .

« لكن الراسمالية ، لسبب تنميتها القوى المنتجة بنسبة هائلة ، وقعت في تناقضات لا تستطيع حلها ، فهي بانتاجها كميات متزايدة من البضائع ، وبانقاصها اسعار هذه البضائع تزيد التراحمة تفاقما واشتدادا ، وترمي جماهير الملاكين الفرديين الصغار والمتوسطين في الخراب والدمار وتجعلهم في حالة البروليتاريين وتخفض مقدرتهم الشرائية وتكون النتيجة ان تصريف البضائع المصنوعة يصبح مستحيلا . ان الراسمالية بتوسيعها الانتاج وبجمعها ملايين العمال في مصانع ومعامل عظيمة ، تطبع عملية الانتاج بطابع اجتماعي وبذلك تنخر قاعدتها بنفسها لان الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج يتطلب ملكية اجتماعية لوسائل الانتاج ، لكن ملكية وسائل الانتاج تبقى ملكية خاصة راسمالية غير ملائمة مع الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج » .

« ان هذه التناقضات المستحصية ، بين طابع القوى المنتجة وعلاقات الانتاج تظهر في ازمات فيض الانتاج الدورية ، فترى الراسماليين ، نظرا لعدم وجود شراء قادرين على الدفع بسبب خراب الجماهير الذي تقع مسؤوليته عليهم انفسهم ، يضطرون الى حرق المحصولات واتلاف البضائع الجاهزة ، ووقف الانتاج ، وتحطيم القوى المنتجة ، بينما ملايين الناس يقاسون الام البطالة والجوع ، لا لفقدان البضائع ، بل لكثرة ما انتج منها » .

« ومعنى هذا ان علاقات الانتاج الراسمالية لم تعد مطابقة لحالة القوى المنتجة بل دخلت معها في تناقض مستعص .

معنى هذا ان الراسمالية تحمل في صلبها ثورة مدعوة الى احلال الملكية الاشتراكية محل الملكية الراسمالية الحالية لوسائل الانتاج .

معنى هذا ان نضالا طبقيا حادا من اشد ما عرف بين المستثمرين والمستثمرين هو الميزة الاساسية للنظام الراسمالي » .

بهذه الصورة المبسطة شرح ستالين في كتابه (المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية) التناقضات الاساسية الملازمة لبنية النظام الراسمالي وبتطوره وحتمية انفجار تناقضاته وانجاه تلك الانفجارات نحو الثورة الاشتراكية . وحتى نفهم الان الاسباب التي لجمت حتى الان تلك التناقضات عن ان تنفجر ، لا بد لنا من تلخيص التناقضات المذكورة والنظر الى تغير المعطيات الفاعلة في آليتها :

■ ـ التناقض بين الديمقراطية والدكتاتورية : في بداية النظام الراسمالي ، كان لمصلحة الراسمالي والعامل ان يحرر من نير الاتوقراطيات الاقطاعية التي تقيد حركة السوق وحرية العامل وتربط استمرار سيطرتها باستمرار جهل الطبقات المضطهدة (بالفتح) .. فكان بالتالي نشر الحرية والوعي عاملين هامين جدا لمصلحة النظام الراسمالي الذي يتطلب عمالا « محررين من قيود الفنانة ، وحائزين على ثقافة كافية تساعدهم على استعمال الالات استعمالا لائقا » . لكن تطور هذا النظام وتنامي عملية الاستغلال العائمة على سطح الراسمال التي حلت محل السلطة المباشرة للاقطاع ، بجعل وعي العمال لطبيعة الاستغلال الذي يتعرضون له، وحرنهم في مقاومته خطرين كبيرين على النظام الامر الذي يدفع بالراسمالية المستغله الى الكشف اكثر فاكثر عن الجانب الدكتاتوري من سلطتها (تعتين الحرية وتقنين العلم) .. الامر الذي يعبر عنه حاليا في مختلف البلدان الراسمالية بذلك الاضمحلال في سلطة المؤسسات التشريعية الدبمقراطية ، ونمو الاجهزة التنفيذية القمعية كالمخابرات والجيش في درجة سيطرتها لا على الحياة الاجتماعية وحسب بل وعلى الحياة الاقتصادية والثقافية (الانتاج الحربي في الولايات المتحدة ، وتدخل اجهزة المخابرات في شؤون التعليم ، وربط العلم والتكنولوجيا بالتروستات الحربية والابحاث التابعة لمؤسساتها) .

■ ـ التناقض بين الانتاج الكبير والانتاج الصغير : ان عملية تصريف الانتاج هي عملية اساسية لرافق النظام الراسمالي منذ نشاته وفي هذه العملية نفذو المزاحمة امرا حتميا ، ونبدا المصانع الكبيرة في دفع اصحاب المؤسسات الصغيرة الصناعية والزراعية الى الافلاس فهي في قادرة على مزاحمة الاولى لا في ميدان الانتاج وتطوير اساليبه (ملكية الكنيك الحديث) ولا في ميدان التصريف (القدرة على خفض الاسعار بنفس طويل) .. ووفق هذه الحتمية يصبح تمركز الراسمال قانونا اساسيا من قوانين النظام الراسمالي يؤدي الى خراب الاكثرية المتزايدة من الناس وتحولهم الى بروليتاريين او اشباه بروليتاريين .

■ ـ التناقض بين القدرة الانتاجية والقدرة الشرائية : ان تحول اكثرية المجتمع الى بروليتاريين الرافق لتطور اساليب العمل وتنامي الراسمال يؤدي الى انتاج متزايد باستمرار ، لا تستطيع القوة الشرائية للمجتمع على استهلاكه فكون ارباح الطبقة الراسمالية المتنامية هي الفرق بين قيمة الجهد الذي يبذله الطبقة العاملة وبين الاجرة المعطاة لها ، يعني ان ما تاخذه الطبقة العاملة من قيمة ما تنتجه هو اقل بكثير من قيمة الانتاج الذي تملكه الراسمالية المتمركزة التي تعرضه للبيع . وهنا تواجه الراسمالية ازمتها المستعصية ، وتقف امام عدة احتمالات ليس لها حرية الاختيار خارجها، وكلها في النهاية موصلة الى طرق مسدودة :

ا ـ اتلاف فائض الانتاج : (احراق البن في البرازيل للمحافظة على سعره العالمي) .. وهذا يؤدي اما الى تخفيض ارباح الطبقة الراسمالية وبالتالي الى تخفيض قدرتها على شراء قوة العمل من الطبقة العاملة الامر الذي يؤدي الى بطالة جزئية (تسريح عدد من العمال، او تخفيض الاجور) تضعف من جديد القدرة الشرائية للمجتمع ، او الى فرض ضرائب جديدة على مجموع الشعب وهو ما يوصل الى نفس النهاية السابقة ، اي ان كلا الاحتمالين يعيد الازمة من جديد الى حدتها المتزايدة .. ويدخل ضمن الاحتمال نفسه قيام الراسمالية بتقنين الانتاج (تدفع الولايات المتحدة الكثير من التعويضات للراسماليين الزراعيين كي يتوقفوا عن زراعة اراضيهم) .

ب ـ تخفيض سعر الانتاج في السوق : الامر الذي يدخل الراسمالية في نفس الدوامة السابقة التي شرحناها في الاحتمال ـ ا ـ اي يضعف قدرتها على شراء قوة العمل ، كما انه في الوقت نفسه يؤدي الى خراب وافلاس العديد من المنتجين الصغار ، والنهاء الشركات الصغيرة من قبل الكبيرة التي يؤدي الى تحويل قطاعات جديدة من المجتمع الى بروليتاريين او اشباه بروليتاريين .

ج ـ تخفيض كلفة الانتاج : الامر الذي لا يمكن ان يتم بواحدة من طريقتين : الاولى تخفيض اجور العمال او عددهم (يتم تخفيض عددهم التكنيك الحديث الذي ستبدلهم بالات تحتاج الى عدد من العمال اقل ، ويقال الان مثلا ان كل سكان نيويورك لا يكفون كعمال في مصارفها اذا ما جرى الاستغناء عن الكاميوتر) الا ان تخفيض اجور العمال او عددهم لا يحل الازمة ، بل يعيدها الى الدوران حول نفسها من جديد .. اما الطريقة الثانية فهي محاولات تخفيض كلفة الانتاج من خلال الحصول على مواد اولية ارخص وهذا ما يحتاج الى حروب جديدة ، سنبحثها فيما يلي :

د ـ الاستهلاك الاجباري او الحروب : في الحروب تزيد الراسمالية الحاكمة الضرائب على مجموع الشعب وتشتري بها الانتاج الحربي الذي تستهلكه الحرب .. وهذا ما يؤدي الى تكدس ارباح طائلة لدى الراسماليين لكنه من جهة اخرى يؤدي الى الفقار وخراب ملايين العمال ونوئهم بثقل الضرائب والارتفاع الفاحش للاسعار امام التضخم الجديد في الانتاج ، وكل ذلك بشكل متاخا ملائما للثورة ضد النظام برمته (وهذا فعلا ما حدث بعد كل من الحربين العالميتين) .

امام مجموع هذه التناقضات المستعصية يصبح محتما ان تقوم الطبقة العاملة التي جعلتها الراسمالية اكثر وعيا (حاجة الراسمالية الى عمال مهرة) وجعلتها اكثر تمركزا واتساعا (الاف العمال في المعمل الواحد) ودفعتها في النهاية نحو الخراب من خلال التناقض الرئيسي بين الطبيعة الاجتماعية للعمل التي تؤدي الى دفع الانتاج بشكل كبير جدا ، وبين الملكية الفردية (الراسمالية) لوسائل الانتاج كعلاقات متخلفة تحاول حصر ذلك الانتاج المتضخم ضمن نطاقها المتعبس .. امام كل ذلك يصبح محتما ان تقوم الطبقة العاملة بالثورة الاشتراكية التي تحل بشكل جذري اسس تلك التناقضات اذ تنشيء مجتمع الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج حيث يؤدي كل نمو في القدرة الانتاجية للمجتمع الى نمو موازٍ له في القدرة الاستهلاكية لذلك المجتمع ، لان الطبقة العاملة تحصل في ظل ذلك النظام على قيمة كل ما تنتجه ..

من كل ما تقدم تتوضح بشكل علمي حتمية الانفجار في النظام الراسمالي ، واقتراب النظام المذكور من ذلك الانفجار كلما تفاقمت وسائل الانتاج .. فلماذا بـا ترى لم يحدث ذلك الانفجار حتى الان في البلدان الراسمالية المتطورة ؟ وما الذي حل بمجموع تلك التناقضات وكيف استطاعت الراسمالية كبحها ولجمها حتى الان ؟

في الحقيقة ، ان الذي نفر ليس القوانين العلمية ، انما الظروف والمعطيات المحيطة بمجال فعل تلك القوانين والمؤثرة في آلية ذلك الفعل وشكله ، والنفر الاكثر خصوصية في هذا النطاق هو الحدود الجغرافية للمجتمع الذي يجري فيه هذه العملية التاريخية : لقد درس كارل ماركس المجتمع في البلدان الراسمالية كما كان ذلك المجتمع في ايامه ، اي يوم كان كل بلد راسمالي يشكل وحدة اجتماعية متكاملة تقريبا .. لكن هذه الوحدة لم تبق على حالها اذ ما لبث العالم ان عرف ظاهرة جديدة لم يؤثر على صحة القوانين العلمية او على حتمية نتائجها ، انما اثرت على حدة فعلها في مرحلة معينة ، وعلى سرعتها وعلى بعض اشكال فعلها .

وهذه الظاهرة الجديدة (او بالاحرى التي تطورت في المرحلة المذكورة) هي الامبريالية اي توسيع الراسمالية المتقدمة لسوقها (سوق العمل وسوق الصرف) من خلال سيطرتها على العالم ذي البلدان المتفاوتة التطور والنمو ، ذلك العالم الذي اصبح في عصر الامبريالية وحدة اجتماعية شبه كاملة تقاسم الملكية فيها راسماليات البلدان الامبريالية المتقدمة التي راحت تتطاحن فيما بينها امام عملية الاقسام المذكورة ، الامر الذي ادى الى نشوب الحربين العالميتين الاولى والثانية .

في العدد القادم :
الامبريالية وقوانين الصراع الطبقي ـ قوى الثورة

بقلم :
عدنان بدر